منظمة الصحة العالمية
المكتب الإقليمي لشرق المتوسط

World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR THE Eastern Mediterranean

Organisation mondiale de la Santé
BUREAU RÉGIONAL DE LA Méditerranée orientale

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط **تشرين الأول/أكتوبر 2019**
الدورة السادسة والستون
طهران، جمهورية إيران الإسلامية، 14-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

تنفيذ الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السل وإطار المساءلة المتعدد القطاعات للقضاء على السل في إقليم شرق المتوسط

أهداف الاجتماع

تتمثَّل أهداف الاجتماع في إحاطة الدول الأعضاء علماً بما يلي:

- الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة المُعنوَن "متّحدون للقضاء على السل: استجابة عالمية عاجلة لوباء عالمي" وإطار المساءلة المتعدد القطاعات؛
- الوضع الراهن لداء السل وما يتعلق به من التحديات والفرص، وسُبُل المضي قدماً لبلوغ غايات القضاء على السل، وما ورد في الإعلان السياسي من الالتزامات المُتعهد بتحقيقها بحلول عامَي 2022 و2030؛
- ضرورة الالتزام باتخاذ إجراءات لتنفيذ إطار المساءلة المتعدد القطاعات على المستوى القُطري في الوقت المناسب وتقديم تقارير عن ذلك في عام 2020، وإلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2023.

معلومات أساسية

يُعَدّ القضاء على السل بحلول عام 2030 إحدى غايات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واستراتيجية منظمة الصحة العالمية للقضاء على السل. وتشمل الغايات المُحدَّدة الخاصة بالقضاء على السل انخفاض الوفيات بنسبة 90%، وانخفاض معدل الإصابة بنسبة 80%، وعدم تكبُّد المرضى وعائلاتهم أي تكاليف باهظة. وقد اعتمدت الدول الأعضاء القرار ج ص ع 71-3 في جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعين في أيار/مايو 2018. وأيَّد هذا القرارُ إعلانَ موسكو للقضاء على السل، ورحَّب بمسوّدة إطار المساءلة المتعدد القطاعات. كما طلب إلى المدير العام مواصلة إعداد الإطار، بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين المعنيين، وتقديم الدعم التقني من أجل تكييف مسوّدة الإطار واستخدامها على الصعيد الوطني.

وعُقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السل في 26 أيلول/سبتمبر 2018 تحت شعار "متحدون للقضاء على السل: استجابة عالمية عاجلة لوباء عالمي". كما طلب الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع، 3/73/A/RES، من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية أن يواصل إعداد إطار المساءلة المتعدد القطاعات بما يتماشى مع قرار جمعية الصحة العالمية 71-3، وأن يضمن تنفيذ هذا الإطار في الوقت المناسب وفي موعد أقصاه عام 2019.

ويُحدِّد الإعلان السياسي الغايات المُستهدف تحقيقها بحلول عام 2022، ألا وهي: العثور على 40 مليون شخص مصاب بالسل وعلاجهم، بمَن فيهم 3.5 مليون طفل و1.5 مليون حالة مصابة بالسل المقاوم للأدوية المتعددة، فضلاً عن تقديم العلاج الوقائي إلى 30 مليون شخص. ويؤكد الإعلان من جديد التزام الدول الأعضاء بما يلي: حشد التمويل الكافي والمستدام من أجل إتاحة الفرصة للجميع للوقاية من السل وتلقّي التشخيص والعلاج والرعاية بصورة جيدة، وزيادة الاستثمارات العالمية الإجمالية إلى ملياري دولار؛ ومعالجة الأزمة الصحية العامة الناجمة عن مرض السل المقاوم للأدوية المتعددة؛ والتصدّي لتَدَرُّن الطفولة؛ والمساهمة في إجراءات مقاومة مضادات الميكروبات؛ وتحديد الحالات المُغفَلة؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني.

ويهدف إطار المساءلة المتعدد القطاعات لمكافحة السل إلى دعم المساءلة الفعالة للحكومات وجميع أصحاب المصلحة، على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية، من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو القضاء على هذا الوباء، ويهدف أيضاً إلى تحقيق المواءمة التامة مع استراتيجية القضاء على السل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشترط الإعلان السياسي تقديم تقرير مرحلي في عام 2020 عن التقدم المُحرز على الصعيدين العالمي والوطني نحو تحقيق أهداف السل المُتفق عليها. وسوف يقدم هذا التقرير معلومات يُسترشد بها في الأعمال التحضيرية لإجراء استعراض شامل من جانب رؤساء الدول والحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن السل في عام 2023.

وكان إطار المساءلة المتعدد القطاعات أحد مجالات العمل الرئيسية المُحدَّدة في إعلان موسكو، ويطلب الإعلان السياسي إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الانتهاء من الإطار وضمان تنفيذه في الوقت المناسب وفي موعد أقصاه عام 2019.

ويُقدَّر عبء السل في إقليم شرق المتوسط بنحو 810 آلاف حالة سنوياً، لكن لم يُبلَغ في عام 2018 إلا عن 537761 حالة فقط، وهو ما يمثل تغطية علاجية بنسبة 65%. وكذلك خضعت للعلاج في تلك السنة 4666 حالة مقاومة للأدوية من أصل 38000 حالة متوقعة. ويعني ذلك أن نحو ثلث العدد المُقدَّر للحالات لم يخضع للتشخيص، أو خضع للتشخيص ولكن لم يُخطَر به البرنامج الوطني لمكافحة السل. وأما السل المقاوم للأدوية المتعددة أو السل المقاوم للريفامبيسين، فإن معدل الكشف عنه لا يتجاوز 13% تقريباً من الحالات المُقدَّرة. وتوجد أربعة بلدان (هي أفغانستان، وباكستان، والصومال، والسودان) مسؤولة عن أكثر من 80% من الحالات المُغفَلة.

وتوجد حاجة ماسّة إلى الالتزام والدعم على مستويات سياسية رفيعة من أجل التصدّي للتحديات الرئيسية المتمثلة في ضمان التمويل المحلي المستدام، والعثور على حالات السل المُغفَلة، والتصدي للسل المقاوم للأدوية المتعددة والسل لدى الأطفال، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئات مواتية، والترصُّد باستخدام نُظُم وتكنولوجيات إلكترونية فعالة.

التحديات التي يواجهها الإقليم

يمثل الثلث المُغفَل من حالات السل تحدياً كبيراً يواجه جهود مكافحة السل ورعاية المصابين به. وتتجلى فيه محدودية الحصول على الخدمات التشخيصية و/أو العجز عن توثيق جميع الحالات المُكتشفة من خلال نظام ترصُّد شامل. وتُعدّ حالات الطوارئ المعقدة مشكلة خطيرة تعوق القضاء على السل في الإقليم. ومن التحديات الجسيمة الأخرى وجود عجز في التمويل الإجمالي بنسبة 36%، والاعتماد المفرط على التمويل الدولي؛ إذ تسهم المصادر الدولية بنسبة 43% من الميزانية المتاحة، ولا تسهم المصادر

المحلية إلا بنسبة 21%. ولا توجد أيضاً سوى شراكات محدودة بين القطاعات الصحية الخاصة والعامة ومع القطاعات الأخرى ذات الصلة.

النتائج المتوقعة

- الخروج بتعهدات والتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يخص اتباع نَهج متعدد القطاعات، وضمان التمويل المحلي المستدام، والعثور على حالات السل المُغفَلة، والتصدي لتحديات تَدَرُّن الطفولة والسل المقاوم للأدوية المتعددة، وإقامة شراكة فعالية بين القطاعين العام والخاص، وضمان وجود إطار تنظيمي وبيئة مواتية لبلوغ غايات القضاء على السل.
- وإطلاع الدول الأعضاء على آخر مستجدات وضع السل وما يتعلق به من التحديات والفرص وسُبُل المضي قدماً لبلوغ غايات القضاء على السل، وما ورد في الإعلان السياسي من الالتزامات المُتعهد بتحقيقها بحلول عامَي 2022 و2030.
- وإحاطة الدول الأعضاء علماً بمعلومات عن إطار المساءلة المتعدد القطاعات والالتزام باتخاذ الإجراءات المُحدَّدة لتنفيذ إطار المساءلة على المستوى القُطري في الوقت المناسب وتقديم تقارير عن ذلك في عام 2020 وإلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2023.